تحديات اليمن الجديد .. إرهاب القاعدة والمصالحة

اليمن يواجه العديد من التحديات خلال الفترة الانتقالية التي ستمتد لعامين بعد انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية اليمنية في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في اليمن يوم 21 فبراير الماضي تنفيذا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة التي رعى توقيعها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في العاصمة السعودية الرياض في 23 نوفمبر من العام الماضي.

ولعل أول تلك التحديات يتمثل في قضيتين رئيسيتين ، الأولى إعادة هيكلة الجيش ، والثانية مؤتمر الحوار الوطني المتوقع أن يدعو إليه الرئيس هادي خلال الأيام القليلة القادمة ولعل ما سيسبق ذلك يتمثل بالقدرة على تجاوز ما تبقى من مظاهر مسلحة وإنهائها من المدن وإخراج المسلحين وإزالة بقية المتارس خاصة في العاصمة صنعاء.

ولا شك في أن موضوع الحوار الوطني سيكون هو المحك المهم خلال الفترة الانتقالية باعتباره الوعاء الذي سيتمكن من خلاله اليمنيون من طرح جميع مشاكلهم وقضاياهم على طاولة الحوار.. الرئيس هادي أكد في خطاباته السابقة أن هذا المؤتمر سيطرح جميع القضايا على طاولة الحوار وبدون أي خطوط حمراء.. كما أنه أكد أن المؤتمر لن يستثني أحدا من الأطراف السياسية داخل اليمن وخارجه.

وفي خطابه قبيل موعد الانتخابات الرئاسية قال الرئيس هادي إنه لن يسمح بإفشال هذا المؤتمر. وهو الأمر الذي شعر المتابعون أنه تأكيد على الجدية التي سيقود بها هادي اليمن خلال المرحلة القادمة كما أن مؤتمر الحوار الوطني يكتسب أهمية قصوى كونه سيطرح موضوع القضية الجنوبية وأيضا مشكلة صعدة اللتين تمثلان أبرز التحديات خلال المرحلة الانتقالية باعتبار أن النجاح في حلهما سيجنب اليمن الدخول في متاهات الاستمرار في دعاوى الانفصال أو محاولة أطراف إقليمية استغلال بعض ما يحدث كما هو في صعدة لتحقيق أهداف سياسية خاصة بها.

عبدالملك الفهيدي

موضوع إعادة هيكلة الجيش سيمثل نقطة غاية في الأهمية خلال فترة رئاسة هادي للمرحلة الانتقالية. ذلك أن إعادة هيكلة الجيش تعني القدرة على تجاوز كل الأسباب التي قد تؤدي إلى اندلاع صراعات مسلحة داخل المؤسسة العسكرية والأمنية كتلك التي حدثت خلال الأزمة السياسية عام 2011م إثر انقسام الجيش وانشقاق اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع.

لكن في المقابل فإن ثمة قضايا اقتصادية تبدو هي الأهم في نظر المواطن اليمني العادي.. ذلك أن الأزمة السياسية أنهكت الاقتصاد اليمني وضربت معيشة المواطن وفقد الكثيرون مصادر دخلهم ناهيك عن البطالة المتفشية.

على المستوى الأمني ستواجه اليمن خلال فترة رئاسة هادي مشكلة مواجهة مخاطر التوسع لتنظيم القاعدة الذي استطاع استغلال الأزمة السياسية وأن يبسط نفوذه في العديد من المناطق كمحافظة أبين ومدينة رداع في البيضاء وستكون مواجهة خطر هذا التنظيم هي إحدى أولويات الرئيس الجديد لليمن خلال فترة رئاسته للعامين القادمين كما أكد هو في كلمته أمام مجلس النواب عقب أدائه اليمين الدستورية رئيسا لليمن.

ويمكن القول إن نجاح هادي في إخراج اليمن من أزمته مرهون بتعاون الأطراف السياسية المنضوية في إطار حكومة الوفاق ثم تلبية بقية الأطراف الأخرى وفي مقدمتها الحوثيون والحراك الجنوبي للانخراط في الحوار الوطني الذي سيدعو إليه، فضلا عن العناصر الموجودة خارج اليمن.

ولعل مؤتمر الحوار الوطني سيكون أمامه الكثير من القضايا الملحة وفي مقدمتها قضية صياغة دستور جديد للبلاد يقوم على تحديد صلاحيات السلطات وتحديد النظام السياسي الذي ستنتهجه اليمن خلال الفترة المقبلة بما سيشمله ذلك من تحديد أيضا للنظام الانتخابي الذي سيتفق عليه المتحاورون.

المشكلة الاقتصادية وفي مقدمتها العمل على إعادة الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والمياه ستكون إحدى التحديات الملحة أمام الرئيس هادي وحكومة الوفاق خلال الأشهر الأولى من الفترة الانتقالية التي بدأت بالأمس بعد أداء هادي لليمين الدستورية رئيسا لليمن لاخاصة في ظل استمرار معاناة الناس من الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي بفعل أعمال التخريب ناهيك عن الأزمات المتوالية فيما يتعلق بالمشتقات النفطية التي تتسبب بها أعمال التقطعات المتكررة على خطوط نقل هذه المشتقات إلى المحافظات.

وفوق كل ذلك لابد من تعاون إقليمي ودولي للإسهام في مساعدة اليمن على الخروج من وضعه الاقتصادي الذي يعيشه جراء الأزمة السياسية وهو الأمر الذي يعول عليه اليمنيون كثيرا من خلال مؤتمر أصدقاء اليمن المزمع عقده في العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة القادمة.

التحديات كثيرة أمام الرئيس هادي لكنه قادر على تجاوزها طالما هو يملك شرعية شعبية أكد عليها في كلمته عقب أدائه اليمين الدستورية حتى يتمكن من اتخاذ القرارات التي ستساعد في إعادة حياة اليمنيين إلى طبيعتها وتجاوز آثار الأزمة وفي مقدمتها الآثار الاقتصادية .

لكن الكثيرين يرون أن أمام هادي رزمة من المشاكل والتحديات التي يتوجب عليه أن يتجاوزها بالعمل على تطبيق سيادة القانون وتفعيل القضاء ليكون الفاصل في حل الاشكالات والعمل على القضاء على الفساد المستشري في الكثير من مرافق الدولة حتى يشعر المواطن أن عملية التغيير والتبادل السلمي للسلطة قد آتت أكلها وأن النموذج الذي قدمته اليمن في عملية النقل السلمي والديمقراطي للسلطة لم يذهب هباء منثورا.

ما تتوقعه عدن من محافظها

أحمد سعيد الدهي

من حق مدينة عدن على محافظها التطهر من رجس القهر ودرن الظلم و قذارة الاستباحة والتخلص المتدرج من عوامل ومظاهر التخلف والبؤس المصدر وكذا رفع الشلل القابض على مختلف مرافق المدينة المدنية منها والأمنية ويقف المحافظ مسؤولا وحيدا عن إدارة وانجاز جملة الأهداف المرحلية الاستثنائية الثابتة منها والمتغيرة الواجب رصدها والدأب على تحقيقها مرحليا خاصة انه عاش وعايش أحوال المدينة واضطرابها ونهبها طويلا واكتسب خلال ذلك الزمن مرانا وتجارب وخبرات وعلاقات واسعة ، تؤهله على توظيف تلك الخبرات ، ومزجها مع مختلف الموارد الإدارية التنظيمية الاقتصادية الاجتماعية والمعرفية انطلاقا من سلطات المحافظ وصلاحياته القانونية وذلك في إطار مؤسسي قانوني ، يخدم استعادة امن واستقرار ونهوض المدينة ويقطع كل ما له صلة مرضية بالمحاصصة الحزبية والشخصية والفساد وهنا نود من المحافظ إن يلتفت لتجربة عظمة انجاز اوردغان محافظا لمدينة اسطنبول ويدرسها ويتمثلها فالهمم الوطنية الكبيرة لا تنجز إلا أهدافا ومشروعات وتطورات بقامتها .

نود هنا تذكير من يريد التذكر ويعي الدرس ويدرك المغزى أن كل أجهزة الدول المدنية والعسكرية في المحافظة إبان الموجة الأولى من الثورة الشعبية قد أصيبت بالشلل والجمود والتحلل ، وخرجت عن الجاهزية ، وتخلت عن مسؤولياتها الوظيفية والوطنية وأغلقت أبوابها على وجباتها فقط ، مع استمرار الحصول على أقصى حقوقها الوظيفية في حين عمل بعضها لصالح نشر الفوضى والرعب وهنا نتساءل لماذا حدثت هذه المفارقة ؟ وجرى مثل هذا الاختلال ؟ وحلت الأنانية ؟ ونترك الإجابة للمحافظ !!

لمعالجة ذلك الشلل الضارب جذوره عميقا في مؤسسات الدولة المحلية المرتهنة لأشخاص مقابل ولاء ذاتي وعصبية حزبية نرى من الأهمية أن تنتصب أمام المحافظ مصفوفة من المهام والأهداف قصيرة ومتوسطة المدى بحيث تشكل دليلا ومرجعا وإطارا للعمل ومن ذلك اخذ كل سبل وإجراءات القوة والحيطة والحذر ضد مفاسد جماعة الإرهاب ربيبة رموز السلطة الآفلة إلى جانب توفير الأمن والاستقرار ودواعي السكينة العامة للمدينة وكذا تأمين مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بيسر وتدرج على طريق إعادة تطبيع أوضاع المدنية وتأتي عودة خدمات البلدية متعددة الإغراض والأمراض على رأس تلك المهام الاجتماعية والبيئية المتكاملة فضلا عن عودة خدمات الأمن والمرور ومظاهر الدولة وهيبتها.

ذلك يتطلب مؤسسيا من المحافظ أن يدير وينسق ويوجه ويضبط حركة نشاط مختلف مؤسسات وأجهزة المدينة على قواعد وحوامل نظام المؤسسية والقانون، ومعايير الكفاءة والمهنية والسلوكية ، وشرط الولاء لليمن صدقا وفعلا وتجربة ، بعيدا عن محاصة الحزبية والشخصانية المنتفخة وان يدرك ويلتزم كافة إفراد الجهاز المدني والأمني والعسكري أنهم مجرد موظفين مع الشعب وإجراء لديه وتابعين له ولن تقدر المدينة ولا اليمن إلا من كان أهلا متفانيا ومخلصا ومستقيما كفاءة وخلقا وأداء فلا عودة للفساد والمفسدين ، والشخصنة والتعصب الحزبي.

ولا نتصور إلا أن تمتثل قيادة المحافظة لنمط عمل يعتمد على قواعد ومبادئ تنظيمية مؤسسية قانونية تربط الأنشطة بالأهداف وانجازها بالسياسات ، وسياساتها بالإجراءات العملية ، وذلك في إطار من الموارد المختلفة التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة في إطار زمني محسوب منتج ، بعيدا عن عك العشوائية والارتجال والتسويف والتبذير أو الدوران ضمن حلقة مفرغة خبيثة مدمرة ويقتضي ذلك في اعتقادي ربط أجهزة ومؤسسات المحافظة المدنية والأمنية والعسكرية والاقتصادية بمكتب المحافظ وتبعيتها له مؤسسيا ، وخضوعها لإشرافه وتوجيهاته لضمان شروط وفاعلية التنسيق والاتساق والانسجام والتكامل والتفاعل لتحقيق أهداف الخطط وبرامجها التنفيذية . وبذلك يقضى على عهد الاغتراب والجزر المنفصلة ، والعمل الفردي المعزول ، وثقافة الملكية الخاصة للمؤسسات ، وضرب سياقات التنافر والتناقض والتعارض.

لن يتم تحقيق الأهداف الكلية النهائية للمؤسسات والمصالح إلا عبر قيادة معرفية تخصصية مهنية منضبطة تتمتع بالكفاءة والقدرة والمهارة والقيم الأخلاقية ولن يتأتى بلوغ ذلك وجني الحصاد إلا بضبط نوعية الأداة القيادية التي تضع تحت تصرفها مختلف الموارد والمدخلات الإنتاجية والخدمية فهي وحدها من يقرر فشل أو نجاح أهداف المرفق ، وبالتالي هي من يقرر ملامح مستقبل حركة تطور مدينة عدن سعادتها أو شقاءها.

وفي إطار أولويات أجندة المحافظ نرى ضرورة رفع الشلل الإداري العام الجاثم على صدر المدينة وخانقها ، وإعادة الاعتبار للوظيفة المدنية والأمنية ، وعودتهما بقوة لحياة المدينة ، ورفع كفاءة أدائهما منهجيا وفق شروط الانضباط وتنفيذ المهام ورفع تقارير دورية عن مستوى تحقيق الأهداف المنشودة التي تساعد على التقويم والمحاسبة والتصويب وإلزام مختلف المرافق والمؤسسات والدوائر الحكومية بالعمل وفق خطة عمل وبرامج تنفيذية واضحة الأهداف والسياسات والتوقيتات المزمنة بحيث تكون قابلة للتنفيذ والرقابة والتقويم والمساءلة وان يكون النزول الميداني إلى مواقع العمل وساحات النشاط واللقاء مع قيادات المجتمع المدني أجندة دائمة ثابتة ، وسلوكا إداريا وسياسيا.

وترتدي مهمة محاربة القاعدة أولوية قصوى وذلك يتطلب الاهبة والاستعداد والرصد والحشد ، وتأليب القوة ومشاركة أهل المدينة من خلال تفعيل منظماتها المدنية هذا إلى جانب منع وتجريم حمل السلاح ومصادرته بما في ذلك السلاح الأبيض ، ثم شراؤه فيما بعد وتعويض أصحابة بعد معرفة مصدره ولماذا وزع ؟ وان تستحدث نقاط تفتيش محورية للقضاء على هذه الآفة الخطيرة الطارئة على مدينة عدن التي لوثت كرامتها وأهدرت أمنها وسلمها ومدنيتها بالعار والتخلف والترويع ودمغها بطابع وثقافة القروية والقبلية ، وإرجاعها عصورا إلى ما قبل الدولة وفي الوقت ذاته والسياق لابد من تسيير دوريات شرط الأمن والمرور ظاهرا وخفية للردع ومن المؤسف يوجد اليوم من يفتلخ الشارع من اتجاهه المعاكس ، وأمام نظر المرور !! ولا ننسى هنا من المطالبة بوقف توزيع الأرض البيضاء ، وضبط العدوان على محارم ومعالم ووآثار ومنتزهات المدينة.

وهنا يأتي دور البلدية الغائب التي يجب أن تعاد لها وظيفتها الحديثة ممثلة في تحمل مسؤولية إعادة تصميم وبناء حياة المدنية وفقا لمعايير البيئة الشامل بمكوناته التخطيطية السكانية والاجتماعية والبيئية والجمالية في ضوء روية حديثة لوظيفة البلدية باعتبارها الحكومة المحلية وإخراجها من دائرة النظافة إلى رحاب وظائف التخطيط والتجميل والبيئة والساحات الجميلة والساحات الخضراء ومشاهد النافورات والمجسمات والرفاهية الاجتماعية.

صفوة القول نتوقع انتشال مدينة عدن من الغبن والقهر والتخلف القائم ، وإعادة روح المدنية والحضارة والنشاط الاقتصادي وطموحات التقدم والنهوض وفقا لإستراتيجية متعددة الأهداف والسياسات والأبعاد ومن منظور اقتصادي ثقافي ملاحي حضاري محض.

A.saeedaldohi@gmail.com

«القاعدة».. وحش في اليمن

نجيب غلاب

أكبر المستفيدين من صراع الساسة ومراكز القوى في اليمن هي «القاعدة»، وما يزيد الطين بلة أن العقل الذي يتحكم في الأوساط اليمنية المؤثرة يساعد الإرهاب على تنفيذ أجندته، فالكل يمارس غباء ولا يتحدث عن كيفية مواجهة القاعدة بل يوجه الاتهامات لخصومه جزافا، وتقوم القاعدة بدورها بتسريب معلومات كاذبة للإيحاء بأن هناك من يحركها لأغراض سياسية.

ومن يتابع سيجد أن كتاب وبعض سياسيي الإخوان ومراكز القوى التابعة لهم،لا يتحدثون عن مخاطر القاعدة ولا عن المآسي الناتجة، وهمهم الوحيد هو اتهام النظام السابق بصلات مشبوهة مع التنظيم على حد زعمهم، وهذه الاتهامات بلا أدلة ولا براهين وقد تفهم أن هناك سرا خفيا ولعبة كبرى تدار من خلف ستار، والمبالغة ليست إلا للتغطية أو الهروب من اتخاذ موقف حازم من قضية تهدد أمن اليمن والجوار.

وفي المقابل فإن حزب صالح وحلفائه لديهم اعتقاد أيضا بأن القاعدة هي ذراع إخواني يتحكم فيها على حد زعمهم أيضا، وهدفهم الآن هو القضاء على الجيش وتفكيكه ونشر الفوضى كمدخل وحيد لتصفية خصومهم وحكم اليمن، مؤكدين أن الضربات المتلاحقة لا تستهدف إلا الجيش النظامي المؤيد للدستور، وأن ما يحدث ليس إلا إكمالاً لعملية انقلابية تم إنهاؤها بالتسوية السياسية.

على العموم هذه الاتهامات المتبادلة بين طرفي الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، لا يستفيد منها إلا الإرهاب نفسه وقد أربكت المواطن اليمني وجعلت الرأي العام يعيش في قلق وخوف، والأخطر أن الاتهامات المتبادلة بدأت تؤثر على معنويات بعض قوى الجيش النظامي ورجال الأمن.

الأمر الذي أستغربه كثيرا أن أكثر من سبعين رجل دين أصدروا فتوى تكفيرية ضد شباب ناشطين في الساحات والقاعدة كوحش يأكل اليمن لم يهز لهم شعرة ولم يحرك ضميرهم !!!

تائهون !!

م / أحمد فؤاد اليوسفي

في قبر مدفون صرنا نعيش نبحث عن شعاع ضوء ينتشلنا من ظلمات التخبط والانقسام والانانية فماذا اسمي ما نحن فيه من ضياع للقيم الانسانية والاخلاقية ماذا اسمي العنصرية المتأصلة فينا كل يبحث عن أمجاد يتغنى بها على رؤوس الضعفاء ، فقد مات الغد وصرنا في حاضر نتصارع فيه لأجل البقاء ،وكل منا يعتقد بأنه هو الاجدر بأن يلتف الجميع من حوله ونلتفت يمينا يسارا فلا نعد نجد ملتفين كلهم اصبحوا قادة وساسة ومنظرين ، حتى الدين ذلك الملجأ لكل من ضاقت به الدنيا تغير بأيدي المسوّدة القادمين.

جاؤونا مبشّرين بموت قادم من الشرق ، اما ان تكون معنا او انك من الضالين وهم بما يفعلون لإستعمار العقول يمهدون ، فلم نعد مستقلين ولم نصبح محتلين ضعنا بين تجار الدين ،نركض وراء غد مشرق لعله يأتي من هنا اوهناك فصدمنا بجدار التخلف ليموت على أحجاره كل ما هو جميل.

الأمان والأحلام لم نعد نجدها الا بقصص الاطفال ، الاخوة يتأمرون والأباء يتصارعون وأولاد العموم يتقاتلون ، ملامحنا شحبت تغيرت لم نعد نعرف انفسنا حتى الشيب الذي كنا نفتخر به لم يعد يأتي وبقينا مابين رعونة الطفولة والشيخوخة منتظرين غداً افضل او عبوة ناسفة على حافة الطريق تأخذنا الى قبر دفين ،الكل يصارع نفسه وحين تسألهم لماذا كل هذا الدمار !!؟ يسكتون ويهمسون من هذا السأئل من بعيد من هذا من لا يلبس باليمين وليس في وجهة دقن طويل ونسي الجميع أن يجيب !! .

تائهون نحن في وسط المحيط لانعلم اي ريح ستقودنا وأي حوت سيلتهمنا واي قبطان سيرسينا في ذاك الميناء البعيد، حتى اطفالنا نتلعثم حين يسألون لماذا كل هذا الضياع لماذا ماتت الثقة وماتت الاحلام ومات الانسان ،نسمع ضجيجاً ونرى غبار الحروب قادماً من كل الزوايا فندخل في سبات عميق لعلنا نستفيق على ربيع لا مكان فيه لصوت الحريق لا مدافع ولا سكاكين تطعن الظهور.

الجميع يحتضن الاخر وكل شخص يعطي الاخر ويفضل الاخر .. ياله من حلم جميل!! استفيقوا ايها الجاهلون من ضلالكم لم نعد نطيقكم نريد غدا غير مشوه بقتال الماضي نريده ابيض متوهجاً ينشر الحب والسلام ينشر قيمنا وحضارتنا ، وتذكروا قول النبي المصطفى الكريم "إن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا "

الحوار المشروط أسوأ أنواع القبضة الاستبدادية

بصرف النظر عن رأيي الشخصي بقرار مشاركة الطرف الجنوبي من عدمه في الحوار الوطني الموسع المزمع عقده في الأيام المقبلة تحت رعاية الرئيس التوافقي لليمن، ومن منطلق الضرورات الوطنية وحرصي الشديد الذي ينبع من الشعور بالمسؤولية كمواطن جنوبي تجاه قضيتنا الجنوبية العادلة التي أصبحت على قدر من التكامل في دائرة النضوج السياسي والنضالي ، على الرغم على أن هناك من يحاول جاهداً إفقادها بوصلة مسيرتها بإقحامها بجملة من عوامل الكذب والخداع من خلال إخفاء وتعقيد بعض تفاصيل حقائق تحديات الصراع الاستراتيجي الجوهري التي تواجهها حالياً القضية بمختلف جوانبها، بهدف ربطها بوهم آليات التسوية والإصلاحات التاريخية السياسية في المشهد اليمني ، وفي الحقيقة ربط القضية الجنوبية بمشروع التسوية يشكل اخطر واسوأ أنواع واقع القبضة الاستعمارية بشكل جديد أن حدث ذلك ، كما لا ننكر أن ثمة إشكاليات ومحناً داخلية طفيفة تعانيها القضية صحيح أنها ليس في إستراتيجية أهدافها لأنها قوية وشرعية بالإضافة إلى أنها محصنها بإرادة شعبنا الحر صانع القرار ، لكن تظهر الإشكاليات بين الحين والآخر مع اختلاف واحتكار غير مبرر للبعض في رؤى آليات الوصول إلى الهدف المرجو.

ولا شك أننا إذا أمعنا النظر في ثنايا الإحداث المتسارعة في اليمن لوجدنا أن القضية الجنوبية تعيش في أسوأ مراحلها التاريخية من حيث استحقاقاتها المستقبلية مع هذا الخلط المخيف ،لأننا نتوقع ارتفاع وتيرة مستوى المؤامرات اليائسة من الطرف الشمالي الرامية لإثارة حماقة الفوضى في الجنوب عبر زحف تنظيم القاعدة التي تستخدمها أياد قوية متنفذة في الشمال سعياً لتفكيك القضية ولإخماد ثورة شعبنا، ولا يخفى عليكم من متابعة للتطورات السياسية في المشهد اليمني والتسوية السياسية التي تسعى لها حكومة صنعاء الواقعة تحت الهيمنة والوصاية الأمريكية السعودية من يدفع إلى عقد مؤتمر حوار وطني يضم كافة أطياف الأطراف اليمنية و بمشاركة ربما تكون شكلية لممثلين من القيادات الجنوبية ، وبالتالي لتجنب الانزلاق مجدداً يبقى علينا تقديم ما نعرفه عن التحليل المنطقي عن مفهوم مصطلح الحوار الوطني وتقديم أوجه الاختلاف مقارنة مع مصطلح التفاوض من حيث أهمية توصيفهما بالمفاهيم السياسية الواسعة ، ولذلك ينبغي تحديد خطورة كل منهما على حدة بمعانيهما ومعطياتهما الواسعة من معجم عالم المصطلحات السياسية وما يميزهما من أهمية لتلك المفردات في تحديد القضايا المصرية ، ولعل استخدام كل مصطلح يجب أن يكون حسب معايير وحجم ونوع القضايا ومشكلاتها ، كما أن في اختيار احد تلك المصطلحات ضرورة حتمية لتحديد المسار الواضح لأي طرف في أساس المشاركة في أي نقاش مع الطرف المعارض .

فعلى سبيل المثال تعريف الحوار الوطني بالمعنى التقليدي هو صفة شرعية تستهدف الكبح السياسي للمعارضة باعتبارها فاعلة ،ويندرج ضمن عملية إستراتيجية وطنية جدلية يقُدم فيها تصور شبه كامل يشمل تشخيص وتدارس بعض المشكلات التي سببتها صراعات سياسية داخلية معينة ، تتشاور فيها الأطراف المتصارعة للخروج بوفاق واتفاق كامل مشترك لاحتواء تدهور وتفاقم الأزمات التي سببتها تلك الأطراف والفصائل السياسة المتنازعة والمتناحرة في الوطن الواحد تكون نتائج مخرجاتها حلولاً في إطار عملية تسوية شاملة لفض ذروة الصراعات السياسية التي تضر بالسيادة والمصالح الوطنية، ولذلك الحوار الوطني غالباً ما يتأثر بالرؤية السياسية المقدمة من الطرف الذي يسيطر على النظام السياسي ، ولذلك تبقى من فضائل الحوار الوطني أنها مرتكزة على مهارات الطرف الأقوى في خلق شكل تعددي لحكومة ديكورية ديمقراطية كنوع من التحايل السياسي لإشراك الفصائل والأطراف المهمشة سياسياً في السلطة تتقاسم بعض مراكز السلطة من حقائب وزارية محددة .

ومن الطبيعي التنبيه والإشارة هنا إلى مصطلح الحوار الوطني الذي يدعو إليه الأشقاء في الشمال لا ينطبق ولا ينسجم على الإطلاق في الحالة الجنوبية بكافة جوانبها ، بمعنى أن القضية الجنوبية ليست قضية نزاعات فصائل بل قضية قانونية عادلة قضية سياسية بحتة مرتبطة باتفاقيات شراكة سياسية تم إبرامها بين الدولتين الجارتين قد انتهت اتفاقيات الشراكة فور شن الطرف الشمالي حرب (...) الظالمة على الجنوب وبقاء آثارها إلى الآن ، فضلاً عن صيغة سقف الحوار الذي قد تم تحديده وإعداده سلفاً من قبل العناصر الشمالية من أصحاب المصالح والنفوذ القبلية المسيطرة على السلطة الفعلية عسكرياً وسياسياً وقبلياً والتي تحكم اليمن إلى وقتنا الحالي كحكومة ظل حتى بعد ثورة التغيير التي لم تحقق الكثير ، وما من شك في أنها مستفيدة من الهيمنة وضم الغنيمة الجنوبية .

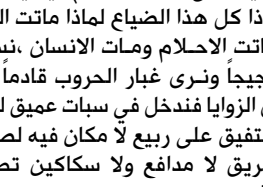

الكاتب / أنيس قاسم المفلحي

ولعل ما يمكن أن نقوله عن مؤتمر الحوار الوطني هو أنه نوع من فنون التسويف والمماطلة السياسية لأنه يندرج في الخط السياسي الثابت الذي تتبعه صنعاء تجاه الجنوب ، كما أن الحوار بكل تأكيد سيكون منضوياً تحت مظلة تعتمد على سقف الثوابت الوطنية المبنية على أسس متقاطعة مع إستراتيجية الأهداف الجنوبية ، وإمام هذه التحديات التي تتعرض إليها القضية الجنوبية في الحوار نجد ما هو اخطر يرافق دهاليز الحوار المبني على الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها ، وعلى أساس منطلقات وقناعات هزيلة مبنية على أساس ثقافة الإرهاب الفكري المدمرة (الوحدة أو الموت وعودة الفرع للأصل) وهذه الثوابت كفيلة بنسف أي حوار يتطلع إلية الشماليون مع الجانب الجنوبي ، ولذلك تصبح مقدمات الحوار فاشلة والمشاركة فيه عملية عبثية وإهداراً للوقت وستكون نتائجها ودلالاتها الاحتوائية معروفة مسبقاً قبل الخوض فيها ، وبكل تأكيد مخرجات الحوار ستكون امتداداً وتكريساً لـ (...) وستبقى نتائجه كحلول سياسية ترقيعية هشة ضد الطرف المغتصبة أرضه ولصالح المنتصر في الحرب .

وحسب تصوري الشخصي المتواضع فانه إذا أراد الجنوبيون خوض تجربة المشاركة يجب أن تكون على أساس تفاوضي وينبغي تسخير كل الإمكانيات لفتح الأبواب إمام إي تفاوض مع الطرف الشمالي لكن يجب ضبطه ضمن حدود تفرضها المصلحة العليا للقضية الجنوبية بحيث يبقى الحوار التفاوضي يستند على بعض الإجراءات وهي شروط غير تعجيزية فيما إذا صدقت نوايا الأشقاء في الشمال ، سأذكر بعض منها :

* الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية سياسية رسمياً بعيد عن المزايدات والشعارات.

* الإسراع في إخلاء محافظة أبين من عناصر القاعدة التابعة للنظام السياسي اليمني دون قيد أو شرط .

*سحب القوات الشمالية ألمستحدثة ما بعد حرب صيف 94 م من المحافظات الجنوبية التي تفرض الهيمنة و(...) على دولة الجنوب.

*أن يكون التفاوض تحت غطاء وإشراف أطراف عربية ودولية .

*مشاركة أطراف شمالية في الحوار التفاوضي مسألة في غاية الأهمية تتمثل بالأطراف التي شاركت في الحرب ضد الجنوب .

*إسقاط الفتوى التكفيرية التحريضية.

اختم مقالي بالقول إن على الأشقاء في الشمال من سلطة وقبيلة وشباب ثورة التغيير أن يطوروا مفاهيمهم لقيم الحرية والديمقراطية التي ناضلوا لأجلها بمعانيها الواسعة ..وكفاهم استغلالا طاقتهم العقلية في إنتاج الإرهاب الفكري الذي يتعاظم للعبث بأشقائهم الجنوبيين ..وعليهم أن يثقوا بأن قضيتنا الجنوبية ستبقى قضية إجماع وطني جنوبي راسخ بإيمان شعبنا العملاق بعدالتها وبحقنا الثابت في استعادة دولتنا ،ونؤكد لشباب ثورة التغيير في صنعاء أن التغيير الجذري هو سبيلهم و نحترم فيها تضحياتهم ، أما (...) فهو غايتنا ولن نتراجع عنه !! .